

قراءة في الأزمة المالية العالمية

الدكتور فارس مسدور

باحث في الاقتصاد الإسلامي

جامعة سعد دحلب البايذة

ماهية الأزمة المالية العالمية

- منح قروض عقارية 11 تريليون دولار لشراء المنازل،
- منح قروض استهلاكية بما يعادل 11 تريليون دولار بموجب بطاقات الائتمان،
- القيام ببيع هذه القروض لشركات التوريق،
- استغلال المبلغ المحصل من بيع القروض لتمويل عقاري جديد مرات ومرات...

شركات التوريق

- أصدرت سندات بقيمة القروض التي اشترتها من المؤسسات المالية العقارية،
- طرحتها في الأسواق،
- تم تداول السندات وبيعها للآخرين في تيارات متتالية بأسعار أكثر من قيمتها الاسمية، وذلك اعتمادا على ما تدره من فوائد.
- ملاحظة: الفوائد تبدأ صغيرة ثم تتزايد بعد ذلك

المقترضون أصحاب المنازل

- أعادوا تقويم عقاراتهم بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية،
- أعادوا الرهن عليها،
- حصلوا على قروض من مؤسسات أخرى،
- هذه المؤسسات باعت القروض لشركات التوريق،
- شركات التوريق أصدرت سندات،
- طرحت السندات في أسواق المال والبورصات

الخطوة الموالية بعد الطرح في البورصات

- تم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار السندات،
- تم طرح المشتقات في الأسواق المالية،
- تم تداولها منفصلة عن السندات،

ماذا حدث فيما بعد؟

- حملت المنازل بعدد كبير من القروض التي تفوق قيمتها،
- انقطعت الصلة بين حملة السندات وبين المقترضين بضمان العقارات،
- تشبع السوق العقاري،
- قل الطلب،
- انخفضت أسعار المنازل والعقارات،
- ارتفعت الفوائد،
- عجز المقترضون عن بيع منازلهم أو إعادة رهنها.....

- توقفوا عن سداد أقساط القروض وفوائدها،
- بدأت أسعار السندات في الانخفاض،
- تهافت حملة السندات على بيعها،
- توقفت المؤسسات المالية عن الإقراض (لعجز المقترضين السابقين عن السداد)،
- أنخفض الطلب بشكل أكبر على العقارات،
- انخفضت قيمة العقارات بشكل كبير

أمام هذا الوضع الخطير....

- المفروض أن المؤسسات المالية المقرضة، رغم بيعها القروض، تعتبر مسؤولة عن تحصيل الأقساط والفوائد، وتسليمها لحملة السندات،
- بتوقف المقترضين عن السداد، تركوا منازلهم للمؤسسات المالية وقيمتها منخفضة جدا،
- ثم أن المؤسسات المالية لا يمكنها أن تبيع هذه المنازل بسبب الركود الحاصل في السوق العقاري،
- أصبحت هذه القروض رديئة لا يمكن تحصيلها، وهي في الأصل عبارة عن ودائع عملاء آخرين...

كيف تصرف المودعون؟؟؟

- تهافتوا على سحب جماعي لأموالهم،
- عجزت المؤسسات المالية عن مواجهة السحب الكبير،
- أعلنت إفلاسها،
- انخفضت أسهمها، وأسهم شركات الاستثمار العقاري التي تقدم قروضا هي أيضا،

النتيجة: انهيار الأسواق المالية

آثار الأزمة

- إفلاسات متتالية للبنوك والمؤسسات العقارية،
- إفلاسات متتالية لمؤسسات التأمين،
- انهيار البورصات العالمية،
- تراجع الطلب العالمي،
- حالة ركود اقتصادي عالمي،
- انخفاض أسعار البترول،
- خسارات متتالية في الصناديق السيادية...

من هم المتضررون من الأزمة؟

- المودعين،
 - المؤسسات المالية والعقارية،
 - مؤسسات التأمين،
 - المتدخلون في الأسواق المالية،
- على المستوى العالمي:

كل دول العالم بما فيها الدول العربية

هل نحن بعيدون عن الأزمة؟

لسنا بعيدين عن الأزمة لعدة أسباب:

1. اقتصادنا مرتبط بالمتغيرات العالمية،
2. اقتصادنا مرتبط بالدولار،
3. اقتصادنا مرتبط بالبتروول،
4. مشاريعنا مرتبطة بتحسين أسعار البتروول،
5. ليس لدينا تكتل قوي نتعاون معه،
6. الفائض المالي مودع في الخارج....

ماذا علينا أن نفعل؟

- تفادي الصدمة القوية،
- التوجه نحو الاستثمار الداخلي،
- تطوير الصادرات خارج الواردات،
- ترشيد النفقات،
- التكتل الدولي (العربي، الإسلامي...)
- فتح الباب أمام الصيرفة الإسلامية،
- الاحتراز من التمويل العقاري والاستهلاكي...

البدائل...

- أدوات التمويل الإسلامي،
- البنوك الإسلامية،
- مؤسسات التأمين الإسلامية،
- شركات الاستثمار الإسلامي،
- التركيز على الاقتصاد الحقيقي،
- اعتماد القرض الحسن في حالة الركود، أو الكساد
- التوجه نحو القرض المصغر (وفق الشريعة الإسلامية)

نسأل الله تعالى أن يحفظ بلدنا وجميع بلاد المسلمين
من هذه الأزمة ومن غيرها من الأزمات
آمين

أخوكم

الدكتور أبو صبرينال فارس مسدور

abouabdelbassetfares@yahoo.fr